جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الموصل/ كلية الآداب
مجلة آداب الرافدين

مَجَلَّةُ

آدَابِ الرَّافِدَيْنِ

مجلة فصليَّة علميَّة مُحكَّمة

تصدر عن كلية الآداب – جامعة الموصل

العدد الخامس والثمانين/ السنة الواحدة والخمسون
شوَّال – ١٤٤٢هـ / حزيران ١/٦/٢٠٢١م

رقم إيداع المجلة في المكتبة الوطنية ببغداد : ١٤ لسنة ١٩٩٢
ISSN 0378- 2867
E ISSN 2664-2506

للتواصل: radab.mosuljournals@gmail.com
URL: https://radab.mosuljournals.com

آداب الرافدين

مجلة محكّمة تعنى بنشر البحوث العلمية الموثّقة في الآداب والعلوم الإنسانية باللغة العربية واللغات الأجنبيَّة

العدد: الخامس والثمانين السنة: الواحدة والخمسون شوَّال – ١٤٤٢هـ / حزيران ٢٠٢١م

رئيس التحرير: الأُستاذ الدكتور عمار عبداللطيف زين العابدين (المعلومات والمكتبات) كلية الآداب/ جامعة الموصل/ العراق

مدير التحرير: الأُستاذ المساعد الدكتور شيبان أديب رمضان الشيبانيّ (اللغة العربية) كلية الآداب/ جامعة الموصل/ العراق

أعضاء هيئة التحرير :

الأُستاذ الدكتور حارث حازم أَيوب	(علم الاجتماع) كلية الآداب/ جامعة الموصل/ العراق
الأُستاذ الدكتور حميد كردي الفلاحي	(علم الاجتماع) كلية الآداب/جامعة الأَنبار/العراق
الأُستاذ الدكتور عبد الرحمن أحمد عبدالرحمن	(الترجمة) كلية الآداب/ جامعة الموصل/ العراق
الأُستاذ الدكتور علاء الدين أَحمد الغرايبة	(اللغة العربية) كلية الآداب/جامعة الزيتونة/الأُردن
الأُستاذ الدكتور قيس حاتم هاني	(التاريخ) كلية التربية/جامعة بابل/العراق
الأُستاذ الدكتور كلود فينتز	(اللغة الفرنسية وآدابها) جامعة كرنوبل آلب/فرنسا
الأُستاذ الدكتور مصطفى علي الدويدار	(التاريخ) كلية العلوم والآداب/جامعة طيبة/ السعودية
الأُستاذ الدكتور نايف محمد شبيب	(التاريخ) كلية الآداب/ جامعة الموصل/ العراق
الأُستاذ الدكتورة سوزان يوسف أَحمد	(الإعلام) كلية الآداب/جامعة عين شمس/مصر
الأُستاذ الدكتورة عائشة كول جلب أوغلو	(اللغة التركية وآدابها) كلية التربية/جامعة حاجت تبه/ تركيا
الأُستاذ الدكتورة غادة عبدالمنعم محمد موسى	(المعلومات والمكتبات) كلية الآداب/جامعة الإسكندريّة
الأُستاذ الدكتورة وفاء عبداللطيف عبد العالي	(اللغة الإنكليزية) كلية الآداب/ جامعة الموصل/ العراق
الأُستاذ المساعد الدكتور أرثر جيمز روز	(الأَدب الإنكليزي) جامعة درهام/ المملكة المتحدة
الأُستاذ المساعد الدكتورة أَسماء سعود إدهام	(اللغة العربية) كلية الآداب/ جامعة الموصل/ العراق
المدرس الدكتور هجران عبدالإله أَحمد	(الفلسفة) كلية الآداب/ جامعة الموصل/ العراق

سكرتارية التحرير:

التقويم اللغوي: أ.د.لقمان عبدالكريم ناصر – مقوم لغوي/ اللغة الإنكليزية

أ.م.د.أَسماء سعود إدهام – مقوم لغوي/ اللغة العربية

مترجم.إيمان جرجيس أَمين – إدارة المتابعة

مترجم.نجلاء أَحمد حسين – إدارة المتابعة

قواعد تعليمات النشر

١- على الباحث الراغب بالنشر التسجيل في منصة المجلة على الرابط الآتي:
https://radab.mosuljournals.com/contacts?_action=signup .

٢- بعد التسجيل ستُرسل المنصة إلى بريد الباحث الذي سجل فيه رسالة مفادها أنَّه سجَّل فيها، وسيجد كلمة المرور الخاصة به ليستعملها في الدخول إلى المجلة بكتابة البريد الإلكتروني الذي استعمله مع كلمة المرور التي وصلت إليه على الرابط الآتي:
https://radab.mosuljournals.com/contacts?_action=login .

٣- ستمنح المنصة (الموقع) صفة الباحث لمن قام بالتسجيل؛ ليستطيع بهذه الصفة إدخال بحثه بمجموعة من الخطوات تبدأ بملء بيانات تتعلَّق به وببحثه ويمكنه الاطِّلاع عليها عند تحميل بحثه .

٤- يجب صياغة البحث على وفق تعليمات الطباعة للنشر في المجلة، وعلى النحو الآتي :

- تكون الطباعة القياسية على وفق المنظومة الآتية: (العنوان: بحرف ١٦/ المتن: بحرف ١٤/ الهوامش: بحرف ١١)، ويكون عدد السطور في الصفحة الواحدة: (٢٧) سطرًا، وحين تزيد عدد الصفحات في الطبعة الأَخيرة عند النشر داخل المجلة على (٢٥) صفحة للبحوث الخالية من المصورات والخرائط والجداول وأعمال الترجمة، وتحقيق النصوص، و (٣٠) صفحة للبحوث المتضمنة للأَشياء المشار إليها يدفع الباحث أجور الصفحات الزائدة فوق حدّ ما ذُكر آنفًا .
- تُرتَّب الهوامش أَرقامًا لكل صفحة، ويُعرَّف بالمصدر والمرجع في مسرد الهوامش لدى وورد ذكره أول مرة، ويلغى ثبت (المصادر والمراجع) اكتفاءً بالتعريف في موضع الذكر الأول ، في حالة تكرار اقتباس المصدر يذكر (مصدر سابق).
- يُحال البحث إلى خبيرين يرشِّحانه للنشر بعد تدقيق رصانته العلمية، وتأكيد سلامته من النقل غير المشروع، ويُحال – إن اختلف الخبيران – إلى (مُحكِّم) للفحص الأَخير، وترجيح جهة القبول أَو الرفض، فضلًا عن إحالة البحث إلى خبير الاستلال العلمي ليحدد نسبة الاستلال من المصادر الإِلكترونيَّة ويُقبل البحث إذا لم تتجاوز نسبة استلاله ٢٠% .

٥- يجب أَن يلتزم الباحث (المؤلِّف) بتوفير المعلومات الآتية عن البحث، وهي :

- يجب أَن لا يضمّ البحث المرسل للتقييم إلى المجلة اسم الباحث، أَي: يرسل بدون اسم .
- يجب تثبيت عنوان واضح وكامل للباحث (القسم/ الكلية او المعهد/ الجامعة) والبحث باللغتين: العربية والإنكليزية على متن البحث مهما كانت لغة البحث المكتوب بها مع إعطاء عنوان مختصر للبحث باللغتين أيضًا: العربية والإنكليزية يضمّ أَبرز ما في العنوان من مرتكزات علمية .
- يجب على الباحث صياغة مستخلصين علميين للبحث باللغتين: العربية والإنكليزية، لا يقلَّان عن (١٥٠) كلمة ولا يزيدان عن (350)، وتثبيت كلمات مفتاحية باللغتين: العربية والإنكليزية لاتقل عن (٣) كلمات، ولا تزيد عن (٥) يغلب عليهنَّ التمايز في البحث.

٦- يجب على الباحث أن يراعي الشروط العلمية الآتية في كتابة بحثه، فهي الأساس في التقييم، وبخلاف ذلك سيُردّ بحثه ؛ لإكمال الفوات، أمَّا الشروط العلميَّة فكما هو مبيّن على النحو الآتي :

- يجب أن يكون هناك تحديد واضح لمشكلة البحث في فقرة خاصة عنوانها: (مشكلة البحث) أو (إشكاليَّة البحث) .
- يجب أن يراعي الباحث صياغة أسئلة بحثيَّة أو فرضيَّات تعبِّر عن مشكلة البحث ويعمل على تحقيقها وحلِّها أو دحضها علميًّا في متن البحث .
- يعمل الباحث على تحديد أهمية بحثه وأهدافه التي يسعى إلى تحقيقها، وأن يحدِّد الغرض من تطبيقها.
- يجب أن يكون هناك تحديد واضح لحدود البحث ومجتمعه الذي يعمل على دراسته الباحث في بحثه .
- يجب أن يراعي الباحث اختيار المنهج الصحيح الذي يتناسب مع موضوع بحثه، كما يجب أن يراعي أدوات جمع البيانات التي تتناسب مع بحثه ومع المنهج المتَّبع فيه .
- يجب مراعاة تصميم البحث وأُسلوب إخراجه النهائي والتسلسل المنطقي لأفكاره وفقراته.
- يجب على الباحث أن يراعي اختيار مصادر المعلومات التي يعتمد عليها البحث، واختيار ما يتناسب مع بحثه مراعيًا الحداثة فيها، والدقة في تسجيل الاقتباسات والبيانات الببليوغرافية الخاصة بهذه المصادر.
- يجب على الباحث أن يراعي تدوين النتائج التي توصل إليها ، والتأكُّد من موضوعاتها ونسبة ترابطها مع الأسئلة البحثية أو الفرضيات التي وضعها الباحث له في متن بحثه .

٧- يجب على الباحث أن يدرك أنَّ الحُكْمَ على البحث سيكون على وفق استمارة تحكيم تضمّ التفاصيل الواردة آنفًا، ثم تُرسل إلى المُحكِّم وعلى أساسها يُحكَّم البحث ويُعطى أوزانًا لفقراته وعلى وفق ما تقرره تلك الأوزان يُقبل البحث أو يرفض، فيجب على الباحث مراعاة ذلك في إعداد بحثه والعناية به .

تنويه:

تعبِّر جميع الأفكار والآراء الواردة في متون البحوث المنشورة في مجلتنا عن آراء أصحابها بشكل مباشر وتوجهاتهم الفكريَّة ولا تعبِّر بالضرورة عن آراء هيأة التحرير فاقتضى التنويه

رئيس هيئة التحرير

CC BY

بريطانيا ومشيخات الساحل العُماني حتى قيام الحرب العالمية الأولى عام 1914

فارس محمود فرج *

تأريخ التقديم: 2020/1/7 تأريخ القبول: 2020/2/9

المستخلص:

يتناول هذا البحث سياسة الاستعمار البريطاني تجاه مشيخات الساحل العُماني (دبي وأبو ظبي وعجمان والشارقة ورأس الخيمة وأم القيوين والفجيرة) حتى قيام الحرب العالمية الأولى عام 1914، وهي مدة مهمة من تاريخ الخليج العربي ومشيخات الساحل العماني تميزت فيه بالتنافس والصراع الدولي على المنطقة، وسيطرة بريطانيا عليها منذ القرن التاسع عشر، لتصبح القوة الوحيدة القادرة على صنع الأحداث فيها، وتحويلها إلى بحيرة بريطانية بحكم أهمية المنطقة بالنسبة لأهم مستعمراتها المتمثلة بالهند بوصفها درة التاج البريطاني.

لم يكن بإمكان بريطانيا أن تثبت أقدامها في المنطقة من خلال إزاحتها للقوى الاستعمارية الأوربية المنافسة لها فقط، ولاسيما هولندا وفرنسا، وإنما كان عليها أن تتخلص من المقاومة العربية، ولاسيما القوى المحلية التي كانت تتمثل بالأساس بقوة القواسم الذين كانوا من أبرز القوى المحلية العربية التي قاومت الاستعمار البريطاني في مشيخات الساحل العُماني والمنطقة، إلاَّ أنَّ بريطانيا تمكنت بحكم إمكانياتها العسكرية من السيطرة على مقاومة القواسم لها في مشيخات الساحل العُماني، وعقدت مع تلك المشيخات معاهدات واتفاقيات عديدة جعلت شيوخها مرتبطين بوجودهم في مشيخاتهم لها.

الكلمات المفتاحيَّة: سياسة، مصالح، اقتصاد .

* أستاذ مساعد / قسم العلوم / كلية التربية الأساسية /جامعة تكريت –الشرقاط .

المقدمة:

خضعت الأوضاع السياسية في الخليج العربي لعدد من المؤثرات الجغرافية، بسبب موقعه المهم بالنسبة العالم؛ ولأنه حلقة وصل بين الشرق والغرب وإشرافه على بحر العرب والمحيط الهندي، الأمر الذي جعل الدول الاستعمارية تتنافس للحصول على موطئ قدم في المنطقة للاستئثار بموارده والتي شهدت تطورات مهمة على الصعيد السياسي لعل أبرزها تنامي النفوذ الاستعماري البريطاني في المنطقة الذي كان يمتلك أسطول بحري كبير وقوي في البحار والمحيطات، لذلك دخلت مشيخات الساحل العُماني في صلب السياسة البريطانية.

سعت بريطانيا في المرحلة الأولى من تواجدها في الخليج العربي لتحقيق مصالحها الاقتصادية في المنطقة، وأسست شركة الهند الشرقية عام 1600 للدخول في التنافس الاستعماري مع القوى الدولية الأخرى مثل: هولندا وفرنسا وقبلهما البرتغال، وبعد تطور مصالح بريطانيا وازدياد أهميتها وحجمها في الخليج العربي تحولت من الأسلوب الاقتصادي إلى الأسلوب السياسي والعسكري، وربط شيوخ الساحل العُماني بمعاهدات واتفاقيات حماية مقابل إبقائهم في مراكزهم والدفاع عنهم وعزل المناوئين لها، واتباع سياسة التجزئة، للحفاظ على الوضع القائم في المنطقة، وعدم السماح لأية محاولة للوحدة بين مشيخات الساحل العُماني، وفي نهاية القرن التاسع عشر أخذت شركة الهند الشرقية البريطانية تمارس نشاطاً عسكرياً وسياسياً إلى جانب نشاطها التجاري وصارت في وضع يمكنها من ممارسة شؤونها في الخليج العربي وفرض هيمنتها عليه على الرغم من المقاومة العربية المحلية للهيمنة البريطانية المتمثلة بالدرجة الأساس بقوة القواسم الذين كانوا من أبرز القوى المحلية التي قاومت الاستعمار البريطاني على الرغم من ضعف إمكانياتهم العسكرية وعدم تكافؤها قياساً ببريطانيا، وسيعالج البحث الموضوعات الآتية:

أولاً: بداية التغلغل الاستعماري البريطاني في المنطقة.

ثانياً: بريطانيا وتزايد قوة القواسم حتى عام 1820.

ثالثاً: الاتفاقيات والمعاهدات المفروضة.

أولاً: بداية التغلغل الاستعماري البريطاني في المنطقة

حظيت منطقة الخليج العربي منذ القدم بمكانة كبيرة لدى القوى الاستعمارية الدولية والإقليمية وحتى الوقت الحاضر، لأسباب اقتصادية وأمنية وجغرافية، وحاولت دائماً بسط سيطرتها عليها وفرض نفوذها للحفاظ على مصالحها، وتحولت المنطقة إلى مركز للصراع الاستعماري بينها، واستغلال خيرات المنطقة واستنزافها، ولاسيما لمشيخات الساحل العُماني لموقعها الاستراتيجي من ناحية الملاحة البحرية، وفرضت عليها معاهدات واتفاقيات عديدة من أجل ذلك[1].

يتألف الساحل العُماني (دولة الإمارات العربية المتحدة) حالياً من سبع مشيخات وهي (أبو ظبي ودبي والشارقة ورأس الخيمة والفجيرة وأم القيوين وعجمان)[2]، وتبلغ مساحتها الكلية نحو (85) ألف كيلو متر مربع مع الجزر، وتقع بين خطي عرض (22) درجة و(26,5) درجة وخطي طول (51) درجة و(56,5) درجة، وتتبعها (200) جزيرة تقريباً، وتشكل الصحراء معظم مساحة مشيخات الساحل العُماني بنسبة تقدر بنحو (65%)، وتتركز المناطق الجبلية في مشيختي الفجيرة ورأس الخيمة، أما الأراضي الخصبة فتقع في مدينة العين وكلبا وزايد وخورفكان والعوبر وأجزاء من رأس الخيمة، في حين تغطي الأراضي الصبخة والمالحة غير الصالحة للزراعة ما نسبته (10%) من المساحة الكلية للمشيخات[3].

تمكن الملاح فاسكو دي غاما (Fasco De Gama) من الدوران حول رأس الرجاء الصالح عام 1497م مؤشراً بذلك بداية التغلغل الاستعماري في المنطقة والدخول في صراع وتنافس دولي من أجل السيطرة على طرق المواصلات العالمية

---

(1) جمانة محمد راشد، التطورات السياسية في الشارقة 1914– 1971، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية– ابن رشد، جامعة بغداد، 2004، ص24.

(2) إسماعيل محمد حسن الويس، السياسة السعودية في منطقة الخليج العربي 1953– 1975، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية التربية، جامعة الموصل، 2010، ص91.

(3) ج.ج. لوريمر، دليل الخليج العربي، القسم الجغرافي، ج2، ترجمة: مكتب الترجمة بديوان حاكم قطر، 1982، ص1245–1249.

وتوسيع تجارتها وحماية مصالحها، وقد سبق الاستعمار البرتغالي غيره من القوى الاستعمارية الأخرى في الوصول إلى المياه الشرقية وتوغله في الخليج العربي منذ بداية القرن السادس عشر على الرغم من المقاومة التي أبدتها القوى المحلية العربية[1]، معتمداً على الأساطيل العسكرية الكبيرة والقوية في احتلاله لأغلب موانئ الخليج العربي وجزره المهمة وبناء حصون وقلاع منيعة فيها، وأهمها: القطيف وهرمز ومسقط وصحار والبحرين لتكون بمثابة قواعد لهم واحتكار طرق التجارة العالمية والسيطرة على الحكام المحليين، ولاسيما في مشيخات الساحل العُماني طوال القرن السادس عشر، ولكن تقهقر البرتغاليين من ميدان المنافسة بعد ذلك أدى إلى ترك التنافس والصراع في السيطرة على المنطقة بين الاستعمارين الهولندي والبريطاني[2].

ارتكزت سياسة الاستعمار البريطاني في الخليج العربي والساحل العُماني على الحفاظ على مصالحه الاقتصادية والاستراتيجية وإشرافه على أمن واستقرار المنطقة عن طريق توسيع نشاط بريطانيا التجاري في المنطقة وتعزيز نفوذها من خلال دعم وتشجيع نشاطات شركة الهند الشرقية البريطانية[3] التي تم تأسيسها في 31 كانون الأول 1600م، وفي الوقت نفسه منع الشركات التجارية الاستعمارية الأخرى من التغلغل في أسواق بلاد فارس ومسقط وعُمان من جهة، ومنعها والوقوف بوجهها في منافستها على الخليج العربي والساحل العُماني المهم من جهة أخرى[4].

(1) lochart,Persion cities,(London,1960),p.173.

(2) محمد حسن العيدروس، دراسات في الخليج والجزيرة العربية، دار الكتاب الحديث، مجلد 2، القاهرة، 2008، ص54- 55.

(3) محمد نصر مهنا، دليل الخليج العربي، دار الكتب والدراسات العربية، مصر، 2016، ص89-90.

(4) لؤي عبد الرسول حسن، "سياسة بريطانيا تجاه منطقة الخليج العربي حتى قيام الحرب العالمية الثانية عام 1939"، مجلة سر من رأى، كلية التربية، جامعة سامراء، مجلد 8، عدد 30، سنة 8، تموز 2012، ص140.

يشكل العرب أغلب السكان في مشيخات الساحل العُماني في الخليج العربي وجزره التجارية المزدهرة والمنتشرة فيه، وأغلبهم من قبائل القواسم[1] العربية الذين يمثلون أهم قوة بحرية ويسكنون الساحل العُماني الممتد على مسافة (130) ميلاً، ويبدأ من مدخل الخليج العربي عند رأس مسندم جنوباً باتجاه الغرب حتى ينتهي بالقرب من جزيرة قطر، ويشكل هذا الساحل ما يعرف حالياً بـــــــــــ(دولة الإمارات العربية المتحدة)[2]، واشتهر القواسم بالملاحة البحرية والتجارة على نطاق واسع وتمكنوا أن يمدوا نفوذهم من رأس مسندم حتى دبي، واحتلالهم لميناء بندر عباس عام 1720م وعدد من الجزر والموانئ الواقعة على الساحل الشرقي للخليج العربي، ولاسيما جزيرة قشم وكنج ولنجة وغيرها معتمدين في نشاطهم الاقتصادي على البحر

(1) القواسم أو الجواسم: هم العائلة أو القبيلة التي تنتسب إليها العائلة الحاكمة حالياً في كل من مشيختي الشارقة ورأس الخيمة، وهي قبيلة عربية ترجع في أصولها إلى العدنانية، وتزعمت هذه القبيلة عدداً من قبائل الساحل العُماني وأرض الظاهرة وساحل الشميلية، وأطلقت تسمية القواسم بشكل عام على كل القبائل العربية القاطنة في المنطقة الواقعة بين رأس مسندم شمالاً وقرية ديرة في دبي جنوباً مثل: قبائل (آل علي والعبادلة والمهرة والنقبيون والبو مهير والمدر والمزاريع والهولة والشويهيون والبو خريبان والشحوب وآل زعاب) وبني قتب) وغيرهم. وتتبع في ولائها لشيخ القواسم ومقره رأس الخيمة، وأهم موانئهم هي راس الخيمة قاعدة الحكم والشارقة التي تبعد على بعد بضعة أميال، واختلفت الآراء في أصل تسمية القواسم، فقسم يرجعهم إلى عرب الشمال في نجد وقسم يرجعهم إلى انهم نزحوا من سامراء في العراق عن طريق الساحل العُماني واختلطت بالقبائل العربية الموجودة في الساحل الغربي من الخليج العربي، وقد وجد القواسم على طول ساحل عُمان الشمالي الغربي المعروف باسم الساحل العُماني المتصالح منذ أكثر من ثلاثة قرون واستقروا في القرن السابع عشر على الساحل الغربي للخليج العربي واتخذوا من رأس الخيمة مقراً لهم، وتبنى القواسم حركة مقاومة مسلحة ضد التواجد الأجنبي الاستعماري في الخليج العربي والساحل العُماني.
J.Kelly,Britain and the Gulf (1795- 1880), (London,1980),p.17-18.

(2) لوريمر، مصدر سابق، ص1245.

في ممارسة التجارة وصيد اللؤلؤ والأسماك، ونجحوا في تحويل جزء من تجارة الخليج العربي إلى رأس الخيمة معقل القواسم وميناؤهم الرئيس[1].

حققت بريطانيا مكاسب تجارية مهمة في تلك المدة، لاسيما بعد سقوط آخر معقل للهولنديين في جزيرة خرج عام 1766، انتهزت بريطانيا مسألة منافسة القواسم لشركة الهند الشرقية البريطانية وثبتت سيطرتها في الهند بعد صراع وتنافس طويل مع الاستعمار الفرنسي وإخراجه من الخليج العربي والقضاء عليه في حرب السنوات السبع (1756–1763) وتنازل فرنسا عن مستعمراتها في الهند لصالح شركة الهند الشرقية البريطانية، ولم يبقى منافس لها سوى القواسم في الخليج العربي، ولإضفاء الشرعية لحملاتها العسكرية أدعت بريطانيا بأن القواسم يمثلون قوة قرصنة وتجار للسلاح والعبيد ويجب القضاء عليهم، وأعطت لنفسها الحق بتفتيش سكان مشيخات الساحل العُماني وتضييق الخناق على تجارتهم ومصالحهم والتحكم بمقدراتهم الاقتصادية واطلقت تسمية (ساحل القراصنة) على الساحل العُماني، وحولته إلى بحيرة بريطانية لحماية مستعمراتها في الهند الغنية بالمواد الخام لصناعاتها وتأمين مواقعها وبسط سيطرتها على سواحل الخليج العربي كل تلك المدة[2].

ثانياً: بريطانيا وتزايد قوة القواسم حتى عام 1820.

ارتبط نفوذ بريطانيا في سواحل الخليج العربي بصراعها مع القواسم، وانفردت في سيطرتها على مشيخات الساحل العُماني على الرغم من وقوف القواسم ضدها وتحديهم لسيطرتها، وكان لهم دوراً مهماً في مقاومة الاستعمار البريطاني واعتراض سفنه التجارية حتى عام 1820، ووصل القواسم إلى قمة تفوقهم البحري في نهاية

(1) أحمد حسين طه السامرائي، الموقف العربي والدولي من احتلال إيران للجزر العربية الثلاث عام 1971، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية، جامعة تكريت، 2004، ص11– 13.

(2) Kajare Firouz, Le Sultanate doman et la Question de Mascate, Etude dHistoire Diplmati que et Droit international, (Paris, 1914), P. 47-50.

القرن الثامن عشر[1]، لاسيما بعد حرمانهم من نشاطهم التجاري في البحر من قبل البريطانيين وقطع أرزاقهم وتعطيل تجارتهم، وإجبارهم على الدفاع عن انفسهم وحماية نشاطهم التجاري وإعلانهم الجهاد ضد الوجود الأجنبي، واتبعت بريطانيا مختلف الطرق السياسية والعسكرية معهم للسيطرة على مشيخات الساحل العُماني من خلال سياستها القائمة على تفكيك المنطقة وتجزئتها وعزل المناوئين لها وإثارة مشكلات الحدود بينها لعدم وجود حدود متفق عليها بين تلك المشيخات[2].

شهد الساحل العُماني تزايد دور المقاومة العربية الخليجية للقواسم، وقد ساعدتهم عوامل وتطورات عديدة في ذلك أهمها:

1- انهيار القوى البحرية المتفوقة للاستعمار البرتغالي وانسحابه من قواعده وحصونه في سواحل الخليج العربي، وفسح المجال لاندفاع السكان العرب من أواسط الجزيرة العربية إلى شواطئ الخليج العربي في الساحل العُماني.

2- ضعف سيطرة الدولة العثمانية في المنطقة أثناء تلك المدة لانشغالها في صراعاتها المستمرة مع الدولة الصفوية وعدم استطاعة أي منهما في بسط سيطرته على المنطقة.

3- اضطراب الأوضاع السياسية في بلاد فارس عام 1722، وما واجهته من أحداث داخلية ومشكلات أثرت على قوتها البحرية، مما أتاح الفرصة للقوى المحلية العربية مثل القواسم من الاستفادة من تلك الظروف واستغلالها في تنظيم قوتهم وبسط سيطرتهم بشكل واضح على المنطقة.

---

(1) ابتسام عبد الأمير حسون، دولة الإمارات العربية المتحدة- دراسة في الأحوال السياسية والاجتماعية والاقتصادية، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الآداب، جامعة بغداد، 1983، ص10.

(2) زين العابدين شمس الدين نجم، تاريخ العرب الحديث والمعاصر، دار المسيرة للنشر والتوزيع، (الأردن، 2011)، ص381.

4- ظهور دولة البو سعيد في عُمان برئاسة أحمد بن سعيد[1] (1749- 1783) الذي انتزع السلطة من اليعاربة[2]، ومناصرة القبائل العربية في المنطقة وتحالفه معها، مما شجع القبائل العربية في الساحل العُماني إلى تأسيس حلف يجمعهم فيما بينهم بزعامة القواسم في رأس الخيمة.

5- الصراع البريطاني الفرنسي في المحيط الهندي في تلك المدة وتركيز بريطانيا على دعم نفوذها في شبه القارة الهندية، وعدم الانشغال في مواجهة النشاط البحري للقواسم على سواحل الخليج العربي[3].

استقر في مشيخات الساحل العُماني إلى جانب القواسم قبائل عديدة أهمها قبيلة بني ياس التي شكلت مع القواسم نوع من الحلف القبلي في المناطق الداخلية للمنطقة، وكان لسيطرة القواسم البحرية على سواحل الخليج العربي السبب المباشر لاحتكاكهم بالمصالح البريطانية في المنطقة، ولاسيما في الساحل الشرقي للخليج العربي مثل: جزيرة قشم وكنج ولنجة من خلال تجميعهم أسطول بحري كبير من السفن وما غنموه من السفن الفارسية والأوربية واستيلائهم عليها أثناء عملياتهم

(1) ينتمي أحمد بن سعيد إلى أسرة البو سعيد إحدى الأسر العُمانية التي تولت الحكم في عُمان بعد انتهاء دولة اليعاربة ويعد مؤسس دولة البو سعيد، وكان والي صحار والذي تمكن من طرد الاحتلال الفارسي من عُمان ووحد البلاد وتوارثت الأسرة حكم عُمان حتى الوقت الحاضر. ينظر: إبراهيم بن فوزان الفوزان، دول الخليج العربية وعوامل نهضتها الحديثة، مطابع القصيم، (الرياض، 1998)، ص95- 99.

(2) حكم اليعاربة: (1624- 1741) في عُمان ومؤسسها ناصر بن مرشد اليعربي واستمر حكمها لمدة طويلة، ولكن الصراعات الداخلية والغزوات الفارسية ونتيجة لانقسامات دولة اليعاربة على نفسها أوجدت جزأين (الهناوية والغافرية)، وانقسام العُمانيين بينهما في تأييدهما. عائشة علي السيار، دولة اليعاربة في عُمان وشرق أفريقيا للفترة (1624-1741)، (القاهرة، 1975)، ص44.

(3) جمال زكريا قاسم، تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر، مجلد 1، دار الفكر العربي، (القاهرة، 2001)، ص258.

البحرية معها[1]، وازدادت قوة القواسم في عهد شيخهم صقر بن راشد[2]، (1777-1803) فقاموا بنشاط بحري كبير في مياه الخليج العربي وتوسعت بذلك مناطق نفوذهم، وهاجموا كل سفينة تحمل العلم البريطاني حتى وأن كانت من الرعايا الهنود لبريطانيا[3].

شعرت بريطانيا بالقلق مع قيام القواسم بمهاجمة السفن البريطانية المارة في مياه الخليج العربي في كانون الأول 1878، إذ أجبرت ستة سفن للقواسم احدى السفن التابعة لشركة الهند الشرقية البريطانية التي تحمل البريد ورسائل رسمية بين حكومة الهند البريطانية والبصرة إلى الاستسلام بعد خوض معركة لمدة ثلاثة أيام وقد تم أسر السفينة ومن فيها واقتيادها إلى ميناء رأس الخيمة والاستيلاء عليها، وفي كانون الثاني عام 1779 اعترضت سفن عديدة تابعة للقواسم السفينة البريطانية (سنكس) المتوجهة من مسقط إلى البصرة والتي استطاعت الإفلات من قبضة القواسم، واستمر الحال هكذا طوال تلك المدة، في عام 1790 استولى القواسم على السفينة البريطانية (بيكلر بيرج) المتجهة من البنغال إلى ميناء بوشهر بالقرب من منطقة رأس مسندم، وتمكنت (20) سفينة من القواسم في عام 1797 من الاستيلاء

(1) سليم طه التكريتي، المقاومة العربية في الخليج العربي، دار الحرية للطباعة، (بغداد، 1982)، ص96.

(2) وصل الشيخ صقر بن راشد إلى الحكم بعد تنازل والده عن الحكم له في عام 1777، وكان اصغر أخوته ويتمتع بكثير من الصفات الجيدة التي تؤهله لأن يكون زعيماً جيداً وتمكن من جمع القبائل حوله. فالح حنظل، المفصل في تاريخ الإمارات العربية، ج2، مطبعة الإمارات العربية المتحدة، (الإمارات، 1983)، ص56.

(3) ينظر: سيد نوفل، الأوضاع السياسية لإمارات الخليج العربي وجنوب الجزيرة- إمارات ساحل عُمان، ج6، ط2، (القاهرة، 1972)، ص62- 65.

على السفينة الحربية البريطانية (باسين) التي تحمل البريد التابع لشركة الهند الشرقية البريطانية، فضلاً عن البارود والأسلحة وسحبها إلى رأس الخيمة[1].

احتجت شركة الهند الشرقية البريطانية لدى شيخ القواسم صقر بن راشد الذي أكد على عدم تبعية السفن المهاجمة له، وأكد على تبعيتها لأهل عرب لنجة، وأنه لا خلاف للقواسم سوى مع سلطنة مسقط، وزار مقر شركة الهند الشرقية البريطانية في البصرة للتأكيد على صداقته لبريطانيا، وطلب من الحكومة البريطانية عدم حماية السفن التابعة لحكومة مسقط وقطع البضائع عنها، مؤكداً إخلاء مسؤولية القواسم عن الخسائر التي تتعرض لها البضائع البريطانية[2].

أخذت بريطانيا تهتم بمنطقة الخليج العربي في نهاية القرن الثامن عشر، لاسيما بعد قيام فرنسا باحتلال مصر عام 1798 وتهديدها لطرق التجارة البريطانية والمواصلات مع الهند، فقامت بريطانيا بعقد معاهدة مع سلطنة مسقط عام 1798 وتقويتها، وفي الوقت نفسه استغلال فرصة الصراع والتنافس القائم على التجارة في الخليج العربي بين مسقط والقواسم والسيطرة على سواحل الخليج العربي[3]، وفي عام 1799 اتفق القواسم مع الوهابيون الذين انتشروا بشكل واسع في المنطقة مما اكسبهم قوة جديدة، لاسيما بعد بنائهم حصناً ثابتاً ومنيعاً في منطقة البريمي[4]، ومنذ بداية القرن التاسع عشر أصبح أسطول القواسم ذات قوة كبيرة ومنظمة قادرة على اعتراض السفن البريطانية في الخليج العربي من دون خوف، مما أثار ذلك قلق

(1) خليل إبراهيم الجسمي، السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة حيال الجزر العربية الثلاث المحتلة (طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى)، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الأوسط، 2013، ص19-21.

(2) جون. ب. كيلي، بريطانيا والخليج (1795- 1870)، ترجمة: محمد أمين عبد الله، ط2، مطبعة عيسى الحلبي وشركاءه، (سلطنة عُمان، 1971)، ص169.

(3) جمال زكريا قاسم، الأسس التاريخية لوحدة الإمارات ودور الاستعمار في تجزئتها، مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، (بيروت، 1981)، ص88- 89.

(4) صلاح العقاد، الاستعمار في الخليج العربي، (القاهرة، 1957)، ص72.

بريطانيا وعدم رضاها في الوقت الذي كانت تعد نفسها أكبر قوة بحرية في العالم، وكانت الهند تمثل درة التاج البريطاني بالنسبة لها[1].

توفي الشيخ صقر بن راشد عام 1803 وخلفه في حكم القواسم ابنه سلطان بن صقر الأول[2]، (1803– 1856) الذي قام بنقل مقره من رأس الخيمة إلى الشارقة، وبلغ أسطول القواسم البحري اقصى قوته في عهده، وأخذوا يلاحقون السفن البريطانية التابعة لشركة الهند الشرقية البريطانية ومهاجمتها، وإجبارها على دفع الضرائب والرسوم لهم، مقابل موافقتهم على الملاحة في المياه الخاضعة لنفوذهم[3].

اضطربت أوضاع الخليج العربي لاسيما بعد وفاة سلطان مسقط سلطان بن أحمد عام 1804، وتحرك القواسم للتحالف مع أبناء عمومتهم سكان لنجة على الساحل الشرقي للخليج العربي وبني معين في قشم وسكان هرمز للاستيلاء على هذه الجزر وعلى بندر عباس، وأصبح القواسم قادرين على مهاجمة أي سفينة تدخل الخليج العربي أو تخرج منه، لاسيما بعد سيطرتهم على مضيق هرمز واستولوا في عام 1805 على سفينتين بريطانيتين هما (شانون) و(تريمر) أثناء رحلتهما من الهند إلى البصرة وإرسالهما إلى رأس الخيمة وتسليمهما للاستفادة منهما في الخليج العربي، وأصبحت تعرضات القواسم لسفن شركة الهند الشرقية البريطانية تسبب متاعب كثيرة للحكومة البريطانية أكبر بكثير من المتاعب التي تتعرض لها في منازعاتها الدولية في بحار الشرق[4].

---

(1) J. C. Herewitz, Diplomacy in the near and middle East, 1535- 1914, (U.S.A, 1956),pp.81- 84.

(2) هو الابن الرابع للشيخ صقر بن راشد القاسمي، تسلم الحكم بعد اغتيال عمه الشيخ عبد الله بن راشد عام 1803، وتميز حكمه بالقوة لأكثر من نصف قرن، توفي عام 1856 وتصارع أولاده على الحكم من بعده. تماضر عبد الجبار، سلطان بن صقر ودوره السياسي في ساحل عُمان، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية– ابن رشد، (جامعة بغداد، 2000)، ص56.

(3) نوفل، مصدر سابق، ص62– 65.

(4) أفراح حسن علي الدليمي، التطورات السياسية في رأس الخيمة 1820– 1848، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية التربية– ابن رشد، جامعة بغداد، 2005، ص61– 63.

قامت بريطانيا نتيجة لذلك بالتحالف مع سلطنة مسقط عام 1805 ضد الجزر الخاضعة للقواسم ومحاصرة أسطولهم في جزيرة قشم وبندر عباس من دون وقوع صدام بين الطرفين[1]، وأدركت بريطانيا صعوبة الاستمرار في ذلك، وتأكدت بأن القواسم سيعاودون هجماتهم لاسترجاع ما خسروه، وفضلت عقد اتفاقية مع القواسم في ميناء بندر عباس في 6 شباط 1806 لتهدئة الأوضاع نسبياً بينهما، عالجت مسألة استتباب الأمن في الخليج العربي، وتعهد القواسم بموجبها بعدم التعرض مستقبلاً للسفن البريطانية وحمايتها في موانئهم، وعُدَّت الاتفاقية أول علاقة رسمية بين القواسم وبريطانيا، والخطوة الأولى للقضاء على قوة القواسم وسيطرتهم في الساحل العُماني[2].

ساءت العلاقات بين بريطانيا والقواسم بعد مدة قصيرة لم تتجاوز السنتين، وشهد عام 1808 تصاعداً ملحوظاً في عمليات مقاومة القواسم للنفوذ البريطاني، وتمكنوا من أسر (20) سفينة تابعة لشركة الهند الشرقية البريطانية خلال شهرين فقط، وبلغت قوة القواسم البحرية ذروتها في عام 1809 وأصبح أسطولهم مكوناً من (70) قطعة بحرية و(800) سفينة مطاردة صغيرة يعمل فيها آلاف الرجال، إلى درجة هددوا فيها مركز حكومة الهند البريطانية في الهند ومنع مرور سفن شركة الهند الشرقية البريطانية للملاحة والتجارة في سواحل الخليج العربي من دون مقابل ودفع الضرائب لهم، مما زاد في غضب حكومة الهند البريطانية وحشدت أسطولها لضربهم[3].

تفرغت بريطانيا بعد ذلك للقضاء نهائياً على القواسم وفرض هيبتها وسيطرتها على المنطقة، وأرسلت حملتها العسكرية الأولى التي انطلقت من الهند في 14 أيلول

(1) الجسمي، مصدر سابق، ص20.

(2) عبد الأمير محمد أمين، مقاومة إمارات شرق الجزيرة العربية وقبائل الخليج العربي للتغلغل الاستعماري الأوربي 1500- 1820، مركز دراسات الوحدة العربية، ط4، (بيروت، 1981)، ص83.

(3) راشد، مصدر سابق، ص20.

1809 بهدف تدمير أسطول القواسم وإنهاء قوتهم البحرية وتدمير كل سفنهم بغض النظر عن حجمها[1]، وكانت حملة عسكرية كبيرة جداً اشتركت فيها مجموعة من سفن الأسطول الملكي البريطاني وهدفها الرئيس رأس الخيمة، فضلاً عن رغبة بريطانيا التعرف على انسب جزيرة تقع في مدخل الخليج العربي تكون قاعدة بحرية بريطانية يمكن من خلالها مراقبة الملاحة والسفن المارة في مياه الخليج العربي، وواجهت الحملة العسكرية البريطانية منذ انطلاقها مصاعب عديدة لاسيما بعد غرق السفينة الحاملة للذخيرة والمدفعية التي كان لها أثر واضح في التخطيط للهجوم على رأس الخيمة، ووصل الأسطول البريطاني ميناء مسقط في 23 تشرين الأول، ورافق الحملة عدداً من البحارة العُمانيين المرشدين وزوارق صغيرة للإنزال، وغادر الأسطول البريطاني ميناء مسقط في بداية تشرين الثاني وأصبح على مقربة من ميناء رأس الخيمة في 11 تشرين الثاني 1809[2].

بدأ الهجوم البريطاني البري والبحري على رأس الخيمة وقصفها في 12 تشرين الثاني وأحدث أضراراً في دفاعاتها، وحرق (30) سفينة ضخمة من سفن القواسم الراسية في الميناء، وتحول كل بيت في المدينة إلى مركز دفاع ودار القتال من بيت إلى آخر، وأشعلت القوات البريطانية النار في بيوت المدينة التي كانت بعضها مستودعات للأسلحة والبارود واستباحتها ونهبت ما فيها، واستعملت القوات البريطانية اشد أساليب العنف والتنكيل ضد سكان رأس الخيمة وبعد ذلك تحرك الأسطول البريطاني نحو ميناء لنجة في الساحل الشرقي للخليج العربي وأحرقت السفن الراسية فيه، واتجهت سفن بريطانيا من لنجة إلى ساحل الباطنة والاتفاق مع مسقط على تنظيم هجوم مشترك على شيناص وخور كلبا وخورفكان وانتزاعهما من حكم القواسم[3].

(1) السامرائي، مصدر سابق، ص15.

(2) قاسم، تاريخ الخليج العربي، مجلد 1، ص270- 272.

(3) أحمد مصطفى أبو حاكمة، تاريخ الكويت، ج1، (الكويت،1970)، ص162.

أخفقت بريطانيا في تحقيق أهدافها العسكرية من حملتها لعام 1809 على الرغم من انتصاراتها العسكرية في الحملة المذكورة وتدمير رأس الخيمة، إلاَّ أنها لم تتمكن من القضاء كلياً على القواسم الذين ابدوا مقاومة عنيفة وكبيرة في مواجهاتهم للقوات البريطانية وأن معظم أسطول القواسم قد نجى من عمليات التدمير بعد إخفاء معظم سفنه في الخلجان العميقة الضيقة وفي الجانب الغربي من شبه جزيرة مسندم قبل مجيء الحملة، والقسم الآخر من سفن القواسم كان في رحلات تجارية بعيدة في البحر الأحمر والسواحل الأفريقية، فضلاً عن عدم قدرة بريطانيا على فرض معاهدة على القواسم وإملاء شروطها ومنعهم من القيام بعمليات حربية ضد السفن البحرية البريطانية مستقبلاً، وبذلك حافظ القواسم على قوتهم وكيانهم في المنطقة، وتمكنوا من تعويض خسائرهم من السفن المدمرة من خلال بناء سفن جديدة بدلاً عنها[1].

استرجع القواسم قوتهم منذ مطلع عام 1812 على الرغم من الحملة البريطانية القاسية عليهم ونجحوا في تدمير وأسر سفن عُمانية وإيرانية، فضلاً عن السفن البريطانية العائدة لميناء البصرة التابع لبريطانيا، وتجدد النشاط البحري للقواسم وأصبحوا أقوى قوة على طول خطوط الملاحة في الخليج العربي، وفي نهاية عام 1813 عاد القواسم إلى أسلوبهم السابق في مقاومة الاستعمار البريطاني، وبدأت سفنهم تظهر من جديد في السواحل الشمالية للهند، واستولوا في عام 1814 على عدد من سفن شركة الهند الشرقية البريطانية الأمر الذي دفع بريطانيا إلى إرسال الفرقة الملكية البحرية إلى الخليج العربي للقيام بعمليات المراقبة والتفتيش للحد من خطر القواسم، ودخل القواسم في مفاوضات مع بريطانيا أبدوا فيها رغبتهم في السلام وإيقاف الهجمات بينهما وتوطيد أواصر الصداقة بين الطرفين، إلاَّ أنَّ ذلك الاتفاق أخفق بسبب استمرار التجاوزات البريطانية على القواسم وعدم التزامهم ببنود الاتفاق، وفي عام 1815 وصلت حملات القواسم ونفوذهم إلى مناطق واسعة تهيمن عليها بريطانيا تمتد من سواحل الهند حتى البحر الأحمر، فضلاً عن الخليج العربي،

(1) قاسم، الأسس التاريخية لوحدة الإمارات، ص39.

وأصبح أسطول القواسم قوياً وكبيراً في عام 1816 قدر بـــــــ(100) سفينة مسلحة كبيرة وقوية البناء وآلاف الرجال، وقام القواسم بسلب عدد من السفن البريطانية والاستيلاء على حمولتها، وأسر عدة زوارق حربية هندية وأخذها إلى سواحل رأس الخيمة[1].

قررت بريطانيا شن الحملة العسكرية الثانية ضد القواسم وأصدرت أوامرها في 8 أيلول 1816 بتوجه سفنها إلى ميناء رأس الخيمة لاسترجاع سفنها وبضائعها المنهوبة وطالبت شيخ القواسم (حسن بن رحمة) بإيقاف نشاط اتباعه البحري، فرفض ذلك وهاجمت السفن البريطانية ميناء رأس الخيمة، فكان ردَّ القواسم قوياً مما أجبر السفن البريطانية على الانسحاب وفشله، مما زاد من نشاط القواسم ودفع الحكومة البريطانية في الهند إلى إبقاء قوة بحرية قوية وتثبيتها في المنطقة لحراسة سفن قوافلها التجارية، وأدى ذلك إلى صراع عنيف وقتال بين السفن البحرية للطرفين لمدة ثلاث سنوات (1817– 1819)، شملت سواحل الهند والخليج العربي، ونبه ذلك الحكومة البريطانية في الهند إلى اللجوء لاستعمال القوة العسكرية مرة أخرى لوضع حد نهائي لقوة القواسم، ورفض أسلوب التفاوض الذي عدته تقليلاً من شأنها ومكانتها، وبدأت بالتهيئة لحملة جديدة أكثر قوة مما مضى للقضاء نهائياً على قوة القواسم، لاسيما بعد تفرغ بريطانيا من حروبها في أوربا عام 1815 وسقوط الدرعية مركز الحركة الوهابية الموالين للقواسم على يد المصريين عام 1818، والعمل على السيطرة على الطرق البرية المؤدية إلى المحيط الهندي ومستعمراتها في الشرق، وبدأت استعداداتها منذ صيف عام 1818 لشن هجومها على موانئ القواسم في رأس الخيمة وأم القيوين وعجمان والشارقة ودبي والزبارة وخورفكان والقطيف والعقير وأبو ظبي، فضلاً عن مينائي لنجة وخرج على الساحل الشرقي للخليج العربي[2].

(1) الدليمي، مصدر سابق، ص81– 83.

(2) الدليمي، مصدر سابق، ص83– 87.

بدأت بريطانيا حملتها العسكرية الثالثة والأخيرة على القواسم في 3 كانون الأول 1819 بقيادة الجنرال وليم جرانت كير (William. G. Keir) وأسطول بحري ضخم مكون من عشرات السفن والبوارج الحربية الضخمة وآلاف المقاتلين نصفهم من الأوربيين، فضلاً عن قوات عُمانية وأسطول عُماني زحفت من مسقط إلى ميناء رأس الخيمة عن طريق البر والبحر، وتعدَّ تلك الحملة من أقوى الحملات البريطانية في الخليج العربي في القرن التاسع عشر من أجل تدمير أسطول القواسم وسفنهم الحربية في ميناء رأس الخيمة وتدمير كل المستودعات البحرية والخازن العسكرية هناك[1].

قصفت القوات البريطانية قلعة رأس الخيمة المحصنة في 5 كانون الأول 1819، غير أن القواسم تمكنوا من صد الهجمات البريطانية في بداية الأمر، حتى تمكنت القوات البريطانية فيما بعد من تحطيم أسوار القلعة وتدميرها ودخول المدينة الخالية من السكان ونهبها ورفع العلم البريطاني في أبنيتها، بعد قتل المئات من القواسم ووقوع الكثير منهم في الأسر، ولم تنسحب القوات البريطانية من الميناء بعد تدميره كما فعلت سابقاً، وأخذ الأسطول البريطاني يتجول في سواحل الخليج العربي للبحث عن سفن القواسم وحرقها أينما وجدت[2].

ثالثاً: الاتفاقيات والمعاهدات المفروضة

أ- معاهدة السلام العامة عام 1820

نجحت بريطانيا في مسعاها وأجبرت حملتها شيوخ القواسم في الساحل العُماني على التسليم وإلقاء السلاح وإنهاء حالة الحرب على أن تضمن لهم بريطانيا سلامتهم مع أبناءهم واتباعهم، فضلاً عن تجريد القواسم من قوتهم ومنعهم من تهديد السفن

(1) راشد، مصدر سابق، ص20-21.

(2) صلاح العقاد، التيارات السياسية في الخليج العربي من بداية العصور الحديثة حتى أزمة 1990- 1991، مكتبة الأنجلو المصرية، (القاهرة، 1992)، ص100.

البريطانية والقرصنة في البحار والملاحة من البصرة إلى الهند، وقضت المعاهدة بتسليم القواسم جميع سفنهم الحربية باستثناء السفن المخصصة لصيد الأسماك واللؤلؤ، وتسليم جميع الأبراج والمدافع والمواقع المحصنة التابعة للقواسم للبريطانيين، وإعادة أي أمير هندي محجوز لديهم وحق بريطانيا في تفتيش السفن ومراقبتها ومنع تجارة العبيد من شرق أفريقيا وتحديد شكل العلم الذي يجب على القواسم رفعه على سفنهم، واتبعت بريطانيا مقابل ذلك سياسة اللين والتسامح مع القواسم من خلال اطلاق سراح شيخ القواسم حسن بن رحمة، وتقرير مصير الأسرى الباقين من القواسم، وفي أوائل كانون الثاني عام 1820 عرض جميع شيوخ الساحل العُماني في الشارقة وأبو ظبي ودبي وعجمان وأم القيوين صداقتهم مع بريطانيا، وعقدت بريطانيا معاهدة مع سلطان بن صقر مع منح الشيوخ الباقين حق الدخول في المعاهدة والتوقيع عليها في 8 كانون الثاني 1820 ووضع حد لسيادة القواسم في المنطقة وتجزئتها، والاعتراف بالشيوخ الذين كانوا أساساً أعضاء في الاتحاد القاسمي حكاماً مستقلين للحيلولة دون عودة الاتحاد القاسمي مجدداً والتخلص من خطره وتهديده للمصالح البريطانية في الخليج العربي، وتكريساً لقيام وحدات سياسية صغيرة وضعيفة تعتمد كلياً على بريطانيا في دعم حكمهم كزعماء مستقلين فشكل ذلك بداية لانهيار الاتحادات القبلية في المنطقة وظهور مشيخات تحمل أسماء جغرافية وإقليمية لتجزئة المنطقة، وبذلك انفردت بريطانيا لوحدها بمسؤولية حماية أمن الخليج العربي والحكم بين قبائله[1].

عُدَّت معاهدة السلام العامة البداية الحقيقية للنفوذ البريطاني الفعلي في المنطقة، واختلفت عن اتفاقية عام 1806، لأن معاهدة عام 1820 فرضت من الجانب البريطاني المنتصر على مشيخات الساحل العُماني، وخلقت أسماء مناطق على أنها مستقلة ووحدة سياسية جديدة في المنطقة، وبذلك أوجدت بريطانيا فواصل وحواجز بين مشيخات الساحل العُماني في حين كانت سابقاً ضمن كياناً موحداً في اتحاد

(1) محمد عبد الرحمن برج، دراسة في التاريخ العربي الحديث والمعاصر، مكتبة الأنجلو المصرية، (القاهرة، 1974)، ص12.

القواسم بغض النظر عن اختلاف قبائلهم، ومنحت بريطانيا حق التدخل في شؤون مشيخاته وعلى الحصول على امتيازات جديدة، وبتوقيع هذه المعاهدة تغير اسم الساحل العُماني إلى اسم (الساحل المتصالح) بدلاً من ساحل القرصنة كما كان يطلق عليه سابقاً، وكانت تلك المعاهدة من المعاهدات البحرية التي نصت على منع التجارة ما عدا سفن الغوص على اللؤلؤ والأسماك[1].

رسخت معاهدة السلام العامة سيطرة بريطانيا ونفوذها في مناطق وسواحل الخليج العربي، وأصبحت غطاءً للنشاط العسكري البريطاني في القضاء على مراكز المقاومة العربية ووسيلة شرعية لبريطانيا في الحد من نفوذ القواسم في مشيخات الساحل العُماني وتقييدهم بسلسلة من المعاهدات التي تكرس هيمنة ونفوذ بريطانيا وحفظ مصالحها، وامتد أثر هذه المعاهدة في منع القواسم وغيرهم من العرب في التعرض حتى لغير البريطانيين[2].

ب- معاهدة السلم البحري عام 1835

عملت بريطانيا على فرض العديد من المعاهدات والاتفاقيات على مشيخات الساحل العُماني وربطها بحكومة الهند البريطانية وزيادة إمكانياتها في التدخل وبث التفرقة والانقسام بين شيوخ قبائل الساحل العُماني، وتهيئة الأوضاع فيها بما يخدم مصالحها، وبادرت إلى فرض معاهدة جديدة على مشيخات الساحل العُماني لتنظيم حركة الملاحة العربية وتقييدها في 21 ايار 1835 قابلة للتجديد كل عام وبما يتلائم مع المصالح البريطانية فقط[3].

ادعت بريطانيا أن هدفها من المعاهدة منع تجارة العبيد والقرصنة ومنع مشيخات الساحل العُماني من اللجوء إلى الحرب، ولاسيما أثناء موسم الغوص لجمع اللؤلؤ،

(1) أنطوان متي، الخليج العربي من الاستعمار البريطاني حتى الثورة الإيرانية (1798-1978)، دار الجيل، (بيروت، 1993)، ص68.

(2) الجسمي، مصدر سابق، ص23.

(3) غانم نجيب عباس، "تأسيس دولة الإمارات العربية المتحدة (1971- 1991)"، مجلة كلية التربية، جامعة المثنى، عدد 1، اب 2008، ص107.

ولحصر الخلافات القبلية في المنطقة أقامت بريطانيا خطين مانعين عام 1836، أولهما تعهد شيوخ القبائل بإخلاء الساحل الشرقي للخليج العربي من السفن الحربية، وثانيهما أن لا تصل سفن مشيخات الساحل العُماني إلى شمال خط شعم، والذي يمتد إلى الجنوب من جزيرة أبو موسى وحتى صير أبو نعير[1].

وضعت معاهدة السلم البحري حداً نهائياً للخلافات والصراعات ما بين الموقعين عليها من مشيخات الساحل العُماني، وأعطت لبريطانيا حق التدخل لحفظ الأمن في الخليج العربي، وبسط سيطرتها عليه بأقل النفقات، على أن تتجدد هذه المعاهدة كل عام من دون الاقتصار على موسم
الغوص فقط[2]، فضلاً عن عقد بريطانيا اتفاقية أخرى لمنع تجارة العبيد عام 1837 مع
مشيخات الساحل العماني وحسب ما يتفق مع سياستها في المنطقة[3].

ت- الهدنة البحرية لعام 1843

وقعت مشيخات الساحل العُماني في كلاً من دبي وأبو ظبي ورأس الخيمة وعجمان وأم القيوين على هدنة بحرية مع بريطانيا في 1 حزيران 1843 لمدة عشرة سنوات بعد أن شعر المشايخ بفائدتها والتطلع إلى تجديدها، وأصبح الساحل العماني مفتوحاً أمام التجارة والملاحة، وتضمنت التأكيد على استمرار منع الخلافات والنزاعات البحرية وإيقافها فيما بينهم ولاسيما في موسم صيد اللؤلؤ والأسماك،

(1) قاسم، تاريخ الخليج العربي، مجلد 1، ص305- 308.

(2) منى عبد الله فتحي جرجيس الحيالي، سياسة بريطانيا تجاه دولة الإمارات العربية المتحدة (1971- 1991)، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية للبنات، جامعة تكريت، 2011، ص32- 33.

(3) أحمد يونس زويد الجشعمي وإيهاب حسين علي العجيلي، " الدور البريطاني في إمارات الساحل العماني 1892-1939"، مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية، جامعة بابل، عدد 20، نيسان 2015، ص337.

وبذلك حققت بريطانيا إشرافاً مباشراً على شؤون المشيخات[1]، فضلاً عن تعهد شيوخ القواسم بإخبار السلطات البريطانية عن مخالفة رعاياهم لذلك، والموافقة على تجديد الهدنة عشرة سنوات أخرى ومن الملاحظ على تلك الهدنة عدم تناولها للصراعات البرية بين مشيخات الساحل العماني، لأن المهم بالنسبة لبريطانيا هو تأمين سلامة خطوطها التجارية والبحرية وزادت من هيمنة بريطانيا ونفوذها البحري[2]، وجردت بريطانيا مشيخات الساحل العُماني مسؤولية الدفاع عن الخليج العربي وعن سواحله، وأرغمتهم في عام 1847 على التعهد بمنع تجارة العبيد من سواحل أفريقيا ومن أية جهة أخرى على سفنهم، وبذلك تمكنت بريطانيا من تقليل عدد سفن المراقبة في الخليج العربي[3].

ث- معاهدة السلام البحري الدائم عام 1853:

حينما اقتربت الهدنة البحرية لعام 1843 من نهايتها، أخذت بريطانيا تعمل على التشاور مع شيوخ الساحل العُماني لعقد معاهدة جديدة ودائمة ملحقة بالمعاهدات السابقة من أجل الحفاظ على المصالح البريطانية وسفنها في الخليج من تهديدات مشيخات الساحل العُماني، ولم تشير إلى المناطق الداخلية البرية، ووقع شيوخ الساحل العُماني على معاهدة السلام البحري الدائم مع بريطانيا في ايار 1853، وتعهد الموقعون على إيقاف العمليات الحربية في البحر، وأن لا تنتهك ممتلكات الرعايا البريطانيين، وتبليغ السلطات البريطانية بأي انتهاك يحصل[4]، وأعطت هذه المعاهدة لبريطانيا حق الإشراف على استمرارية الأمن والسلام في المنطقة وضمانه، ومراقبة الأوضاع البحرية وتنفيذ شروط المعاهدة، وأصبحت بريطانيا مهيمنة على

(1) أرنولد ولسن، الخليج العربي، مجمل تاريخي منذ أقدم الأزمنة وحتى أوائل القرن العشرين، ترجمة: عبد القادر اليوسف، الكويت، د.ت، ص341-442.

(2) صادق ياسين الحلو، " السياسة البريطانية تجاه المشيخات في الساحل العماني من المعاهدة الدائمة إلى المعاهدة المانعة 1853-1892"، مجلة الوثيقة، عدد 107، د.ت، ص93.

(3) C.U.Aicthison, Acollection at Treafies, Engagement an neighbouring, Countries, talsvi, (Calcutta, 1892), P134.

(4) الجشعمي، مصدر سابق، ص337.

مشيخات الساحل العُماني وشغلت دور القائم بأعمال الشرطة على طول سواحل الخليج[1].

اتخذت بريطانيا من المعاهدة ذريعة لتشديد قبضتها على مشيخات الساحل العُماني ووضع السياستين الداخلية والخارجية تحت سيطرتها وإيجاد سلم دائم في المنطقة لضمان مصالحها وفرض الغرامات المالية على مشيخات الساحل العُماني في حالة مخالفتها لمواد هذه المعاهدة، فضلاً عن إعطاء بريطانيا الحق الشرعي لتفتيش السفن العربية التابعة لمشيخات الساحل العُماني وحرم البريطانيين بموجب المعاهدة حروب البحر على الإطلاق في المنطقة، وعقدت بريطانيا معاهدة مع مشيخات الساحل العُماني في عام 1864 بشأن ضرورة إدخال التحديث إلى المنطقة ومد أسلاك تلغراف برية وبحرية بين الهند وموانئ الخليج العربي وحماية خطوطها، ومنع التدخل فيها، وجاء فيها تسهيل لرعاياهم واتباعهم بإرسال برقيات بالأسعار المحددة للبريطانيين، وتجسيداً لسياسة التجزئة قامت بريطانيا بفصل مشيخة قطر عن مشيخة البحرين في 12 أيلول 1868 ووضعها تحت الحماية البريطانية[2].

لم تستعمل بريطانيا المعاهدة الدائمة لتجزئة الساحل العماني وضرب قوته البحرية فقط، وإنما كذلك وسيلة قانونية لإفقار الشيوخ مالياً عن طريق حوادث بحرية يسيرة لا تذكر[3].

واجهت بريطانيا منافسة قوى غربية ودولية جديدة لنفوذها في مشيخات الساحل العُماني، وحذر شيوخ المنطقة من إقامة أي علاقات مع تلك الدول، ولاسيما المانيا بعد نجاح شركة (فونكهاوس) الألمانية في البحرين، مما أثار مخاوف وقلق بريطانيا من تزايد انتشار النفوذ الألماني في باقي المشيخات وبقية أنحاء الخليج العربي بعد وصول نشاط الشركة إلى البصرة، فضلاً عن التقارب ما بين الدولة العثمانية والمانيا

(1) محمد متولي، حوض الخليج العربي، ج2، مكتبة الأنجلو المصرية، (القاهرة، 1977)، ص554.

(2) الحيالي، مصدر سابق، ص35.

(3) الحلو، مصدر سابق، ص96.

ومشروع سكة حديد بغداد وبرلين، وتهديده للمصالح البريطانية في المنطقة، مما دفع بريطانيا إلى عقد اتفاقيات جانبية مع قبائل المنطقة لمنع محاولات دخول المنافسين إليها[1].

ج- المعاهدة المانعة عام 1892

عقدت بريطانيا من خلال مفاوضاتها مع مشيخات الساحل العُماني ومعاهدة جديدة في 8 آذار 1892[2] وقعها كل من شيوخ رأس الخيمة وعجمان ودبي وأم القيوين وأبو ظبي وحلفائهم، وتولت بريطانيا بموجبها شؤون الدفاع والسياسة الخارجية وحق التصرف في ثروات مشيخات الساحل العُماني بعقد اتفاقيات اقتصادية معها ومنع وتحريم استعمال السلاح، ونصت المعاهدة على منع وتعهد شيوخ الساحل العُماني إصالةً عن أنفسهم ونيابة عن ورثتهم أو من يخلفهم بالالتزام بشروطه بريطانيا وعدم الدخول في أي علاقة واتفاقيات دولية أو اتصال وبأي حال من الأحوال مع دولة أجنبية باستثناء بريطانيا، ولهذا سميت بالمعاهدة المانعة، وأن لا يمنح شيوخ الساحل العُماني أي جزء من أراضيهم سواء عن طريق البيع أو الإيجار أو الرهن أو التنازل لأية دولة أو رعاياها باستثناء بريطانيا، فضلاً عن عدم السماح لوكلاء الدول الأخرى بالإقامة في أراضيهم إلا بموافقة مسبقة من بريطانيا، وبموجب تلك المعاهدة أصبحت مشيخات الساحل العُماني تحت السيطرة الكاملة والمطلقة لبريطانيا، ومنعت أي حدود لبريطانيا في الهند وخطوط مواصلاتها مع أوربا، وتحولت مشيخات الساحل العُماني إلى محميات بريطانية وفي شبه عزلة تامة عن العالم الخارجي وبتلك المعاهدة فقدت مشيخات الساحل العُماني أي نوع من الاستقلال في سيادتها، وأصبحت علاقاتها الخارجية مع الآخرين تسير وفقاً لما تراه بريطانيا

(1) لؤي بحري، الأطماع الأجنبية في جزيرة أبو موسى العربية، دار الحرية للطباعة، (بغداد، 1971)، ص10- 11.

(2) صالح محمد العابد، دور القواسم في الخليج العربي 1747-1820، مطبعة العاني، (بغداد، 1976)، ص326.

مناسباً لمصالحها واستراتيجيتها في المنطقة[1]، وأصبحت بريطانيا المخولة برسم سياسة تلك المشيخات ومنحها الاستقلال في الشؤون الداخلية، وعزلها عن العالم الخارجي، وبذلك ضمنت بريطانيا سيطرتها المطلقة على مقدرات تلك المشيخات لمدة طويلة ومنعت أي تهديد لمصالحها في الهند وخطوط مواصلاتها معهم[2].

ح- اتفاقية حظر السلاح عام 1902

شهد مطلع القرن العشرين ازدياداً في سيطرة بريطانيا وتعزيزاً لدورها في مشيخات الساحل العُماني وفي الخليج العربي، لاسيما بعد تزايد تجارة الأسلحة، وأسرعت بريطانيا إلى عقد اتفاقية حظر الأسلحة مع شيوخ الساحل العُماني عام 1902 ومنعها في مناطقهم، فضلاً عن مصادرة السفن التي تحمل الأسلحة، وبذلك قضت بريطانيا على أي مقاومة وطنية ضدها في المنطقة[3]، معتمدةً في ذلك على قوتها البحرية في ضربها، تحت غطاء القضاء على القرصنة وتجارة الأسلحة والعبيد والحفاظ على الأمن وأخذت المصالح البريطانية تزداد بعد ذلك عبر أوقات وظروف سياسية مختلفة مما زاد من أهمية مشيخات الساحل العماني أكبر مما كانت عليه، زوأظهرت بريطانيا تمسكاً أقوى من السابق، واتفقت بريطانيا مع الدولة العثمانية على تقاسم شبه الجزيرة العربية في 29 أيلول 1913[4]، فلم تكن بريطانيا قبل الحرب العالمية الأولى عام 1914، قد تعهدت بأكثر من حماية الموانئ الموجودة في مشيخات الساحل العُماني من أجل استمرار ضمان حماية مصالحها التجارية في مياه الخليج العربي، وكانت بريطانيا ترفض دائماً المحافظة على الأمن في داخل مشيخات الساحل العُماني، وبعد قيام الحرب العالمية الأولى تغيرت المواقف لصالح بريطانيا، لاسيما بعد دخول الدولة العثمانية الحرب إلى جانب دول الوسط، مما أتاح لبريطانيا

(1) Frank head, beys from Trucial states to united arab Emirates, (London,1982) , p.294.

(2) الجشعمي، مصدر سابق، ص338.

(3) الحيالي، مصدر سابق، ص37.

(4) حسن، مصدر سابق، ص144- 145.

الفرصة لتعزيز هيمنتها على المنطقة، وتشديد قبضتها على مشيخات الساحل العُماني وأحكمت سيطرتها على المنطقة برمتها من دون منازع والانفراد بنفوذها فيها[1].

الخاتمة

تشير المعطيات الواردة في البحث إلى الاستنتاجات الآتية:

1. كانت منطقة الخليج العربي وما تزال هدفاً للأطماع الاستعمارية؛ بسبب موقعها الاستراتيجي والتجاري المهم لطرق المواصلات الدولية، والذي تعرضت بسببه منذ بداية القرن السادس عشر إلى صراع عنيف بين القوى الاستعمارية إلى أن تمكنت بريطانيا من بسط سيطرتها ونفوذها في المنطقة على حساب حقوق ومصالح السكان العرب، بعد أن قضت على القوى الاستعمارية الأخرى المنافسة لها، وعلى مقاومة القوى المحلية لها وتجريدها من السلاح.
2. إتباع بريطانيا لسياسة تعتمد على التفريق بين الشعوب من خلال سياسة (فرق تسد)، وتفكيك المنطقة وتجزئتها لترسيخ وجودها وضمان بقاء مصالحها وحمايتها، ولاسيما في مشيخات الساحل العُماني.
3. بعد تثبيت بريطانيا لنفوذها في الهند وتصفية مشاكلها في القارة الأوربية ومناطق أخرى في العالم، اتجهت لضرب القواسم وعدَّت أعمالهم من أعمال القرصنة؛ بسبب وقوفهم بوجه نفوذها وسيطرتها السياسية والعسكرية والتجارية في مناطقهم، وبدأت الحملات البريطانية ضد القواسم طوال القرن التاسع عشر.
4. تصدى القواسم للنفوذ البريطاني في مشيخات الساحل العُماني، وخاضوا حروباً متواصلة ضد السفن التجارية البريطانية، مما دفع بريطانيا إلى شن

(1) محمد متولي، مصدر سابق، ص554- 555.

عدة حملات عسكرية شرسة على مدن القواسم، انتهت بتوقيع معاهدة عام 1820 مع مشيخات الساحل العُماني لتقسيمها وتجزئتهم، وأصبحت بموجب المعاهدة خاضعة للاستعمار البريطاني بشكل كامل، ومن ثم عَزَّزَت بريطانيا سيطرتها على المنطقة بمعاهدات واتفاقيات أخرى كان أهمها معاهدة عام 1892 التي عرفت بالمعاهدة المانعة، لأنها منعت أي وجود استعماري آخر غير الوجود البريطاني في الخليج العربي ومشيخات الساحل العُماني..

References

1. Aisha Ali Al-Sayyar, **The Ya'ariba State in Oman and East Africa for the period (1624-1741),** (Cairo, 1975), p. 44.
2. Abd al-Amir Muhammad Amin, **The Resistance of the Emirates of Eastern Arabia and the Tribes of the Arabian Gulf to European Colonial Infiltration 1500-1820**, Center for Arab Unity Studies, 4th edition, (Beirut, 1981), p. 83.
3. Afrah Hasan Ali al-Dulaimi, **Political Developments in Ras al-Khaimah 1820-1848,** PhD thesis (unpublished), College of Education - Ibn Rushd, University of Baghdad, 2005, pp. 61-63.
4. Ahmed Hussein Taha Al-Samarrai, **The Arab and International Position on Iran's Occupation of the Three Arab Islands in 1971**, Master's Thesis (unpublished), College of Education, University of Tikrit, 2004, pp. 11-13.
5. Ahmed Mustafa Abu Hakma, **History of Kuwait**, Part 1, (Kuwait, 1970), p. 162
6. Ahmed Yunis Zuwaid Al-Jashami and Ihab Hussein Ali Al-Ajili, "**The British Role in the Emirates of the Omani Coast 1892-1939"**, Journal of the College of Basic Education for Educational and Human Sciences, University of Babylon, Issue 20, April 2015, p. 337.
7. Antoine Matti, **The Arab Gulf from British Colonialism until the Iranian Revolution (1798-1978)**, Dar Al-Jil, (Beirut, 1993), p. 68.

8. Arnold Wilson, **The Arabian Gulf, a historical summary from ancient times until the early twentieth century**, translated by: Abdul Qadir Al-Youssef, Kuwait, Dr. T, pp. 341-442.
9. C.U.Aicthison, **A collection at Treafies, Engagement an neighbouring**, Countries, talsvi, (Calcutta, 1892), P134.
10. C.U.Aicthison, **Acollection at Treafies, Engagement an neighbouring**, Countries, talsvi, (Calcutta, 1892), P134.
11. Faleh Handal, **Al-Mofassal in the History of the Arab Emirates**, Part 2, United Arab Emirates Press, (Emirates, 1983), p. 56.
FARiss 2
12. Frank head, **beys from Trucial states to United Arab Emirates**, (London, 1982), p.294.
13. Ghanem Najeeb Abbas, "**The Establishment of the United Arab Emirates (1971-1991),**" Journal of the College of Education, Al-Muthanna University, Issue 1, August 2008, p. 107.
14. Ibrahim bin Fawzan Al-Fawzan, **The Arab Gulf States and the factors of their modern renaissance**, Al-Qassim Press, (Riyadh, 1998), pp. 95-99.
15. Ibtisam Abd al-Amir Hassoun, **United Arab Emirates - a study in political, social and economic conditions**, master's thesis (unpublished), College of Arts, University of Baghdad, 1983, p.10.
16. Ismail Muhammad Hassan Alwais, **Saudi Policy in the Arabian Gulf Region 1953-1975**, PhD thesis (unpublished), College of Education, University of Mosul, 2010, p. 91.
17. J. C. Herewitz, **Diplomacy in the near and middle East, 1535- 1914**, (U.S.A, 1956),pp.81- 84.
18. J. Kelly, **Britain and the Gulf (1795- 1880**), (London, 1980), p.17-18.

19. J.J. Lorimer, **Directory of the Arabian Gulf, Geographical Section**, Part 2, translation: Translation Office in the Court of the Ruler of Qatar, 1982, pp. 1245-1249.
20. Jamal Zakaria Qassem, **History of the Modern and Contemporary Arab Gulf**, Volume 1, Dar Al-Fikr Al-Arabi, (Cairo, 2001), p. 258.
21. Jamal Zakaria Qassem, **The Historical Foundations of the Unity of the Emirates and the Role of Colonialism in Its Fragmentation**, Center for Arab Unity Studies, 2nd edition, (Beirut, 1981), pp. 88-89.
22. John. B. Kelly, **Britain and the Gulf (1795-1870)**, translated by: Muhammad Amin Abdullah, 2nd Edition, Isa Al-Halabi and Partners Press, (Sultanate of Oman, 1971), p. 169
23. John. B. Kelly, **Britain and the Gulf (1795-1870)**, translated by: Muhammad Amin Abdullah, 2nd Edition, Issa Al-Halabi and Partners Press, (Sultanate of Oman, 1971), p. 169.
24. Jumana Mohammed Rashid, **Political Developments in Sharjah** 1914-1971, Master Thesis (unpublished), College of Education - Ibn Rushd, University of Baghdad, 2004, p. 24.
25. Kajare Firouz, **Le Sultanate doman et la Question de Mascate**, Etude dHistoire Diplmati que et Droit international, (Paris, 1914), P. 47-50
26. Khalil Ibrahim Al Jasmi, **The Foreign Policy of the United Arab Emirates towards the Three Occupied Arab Islands** (Great Tunb, Lesser Tunb, and Abu Musa), Master Thesis (unpublished), College of Arts and Sciences, Middle East University, 2013, pp. 19-21.
27. lochart,**Persion cities**,(London,1960),p.173.
28. Luay Abd al-Rasul Hassan, "**Britain's policy towards the Arab Gulf region until the outbreak of World War II in 1939**," Sirr Man Ra'a Magazine, College of Education, Samarra University, Volume 8, No. 30, Year 8, July 2012, p. 140.

29. Luay Bahri, **Foreign Ambitions in the Arabian Peninsula of Abu Musa**, Dar Al-Hurriya for Printing, (Baghdad, 1971), pp. 10-11.
30. Mona Abdullah Fathi Gerges Al-Hayali, **Britain's Policy towards the United Arab Emirates (1971-1991),** Master's Thesis (unpublished), College of Education for Girls, University of Tikrit, 2011, pp. 32-33.
31. Muhammad Abd al-Rahman Borg, **A Study in Modern and Contemporary Arab History**, The Anglo-Egyptian Bookshop, (Cairo, 1974), p. 12.
32. Muhammad Hassan Al-Aidarous, **Studies in the Gulf and the Arabian Peninsula**, Dar Al-Kitab Al-Hadith, Volume 2, Cairo, 2008, pp. 54-55.
33. Muhammad Metwally, **The Arabian Gulf Basin**, Part 2, The Anglo-Egyptian Bookshop, (Cairo, 1977), pg. 554.
34. Muhammad Nasr Muhanna, **Arab Gulf Directory**, Dar al-Kutub and Arab Studies, Egypt, 2016, pp. 89-90.
35. Qasim, **History of the Arabian Gulf**, Volume 1, pp. 270-272.
36. Qasim, **The Historical Foundations of the Unity of the Emirates**, p. 39.
37. Sadiq Yassin Al-Helou, "**British Policy towards the Sheikhdoms of the Omani Coast, from the Permanent Treaty to the Preventing Treaty 1853-1892,"** Al-Wathiqah Magazine, Issue 107, d.t., p. 93.
38. Salah Al-Akkad, **Colonialism in the Arabian Gulf**, (Cairo, 1957), p. 72.
39. Salah Al-Akkad, **Political Currents in the Arab Gulf from the beginning of modern times until the crisis of 1990-1991**, Anglo Egyptian Bookshop, (Cairo,1992), p. 100.
40. Salih Muhammad al-Abed, **The Role of Qawasim in the Arabian Gulf 1747-1820**, Al-Ani Press, (Baghdad, 1976), p. 326.

41. Salim Taha Al-Tikriti, **The Arab Resistance in the Arabian Gulf,** Dar Al-Hurriya for Printing, (Baghdad, 1982), p. 96.
42. Sayed Nofal, **The Political Conditions of the Emirates of the Arabian Gulf and the South of the Peninsula** - The Emirates of Oman Coast, Part 6, Edition 2, (Cairo, 1972), pp. 62-65.
43. Tamadur Abdul-Jabbar, **Sultan bin Saqr and his political role in the coast of Oman**, MA thesis (unpublished), College of Education - Ibn Rushd, (University of Baghdad, 2000), p. 56.
44. Zain al-Abidin Shams al-Din Najm, **History of Modern and Contemporary Arabs**, Dar al-Masira for Publishing and Distribution, (Jordan, 2011), p. 381.

Britain and The Omani Coast Sheikhdoms Til The Outbreak of world war I In Year 1914

Faris.M. Faraj*

Abstract

This research deals with the policy of British colonialism towards the Omani coast sheikhdoms (Dubai, Abu Dhabi, Ajman, Sharjah, Ras al-Khaimah and Umm al-Quwain and Fujairah) until the establishment of the First World War in 1914, an important period in the history of the Persian Gulf and The Sheikhdoms, And British control over it since the nineteenth century, to become the only force capable of making events there, and turning it into a British lake by virtue of the importance of the region to its most important colonies represented in India as the jewel of the British Crown.

Britain could not establish itself in the region by removing only the European colonial powers competing with it, especially the Netherlands and France, but rather had to get rid of the Arab

***Prof. Asst. / Science Department / College of Basic Education / Tikrit University - Al-Shirqat**

resistance, especially the local powers that were represented mainly by the strength of the denominators The Quasim who were among the most prominent Arab local powers that resisted British colonialism in the Omani sheikhdoms and the region, but Britain was able, by virtue of its military capabilities, to control the resistance of the denominators The Quasim to it in the sheikhdoms of the Omani coast, and held with those sheikhdoms numerous treaties and agreements that made their elders linked to their presence in Sheikh He accused her.

Keywords: politics, interests, economy